يبقى الفكر الاقتصادي حتى بداية العصر الحديث، تاريخ المدرسة التجارية، مشوبا ومختلطا بالفكر الديني والفلسفي؛ فسيطرت الإنسان على بيئته المحيطة كانت محدودة جدا، وبالتالي فإن سطوة الطبيعة عليه كانت عالية، وفي مثل هذه الظروف فإن الفكر الإنساني حول الظواهر الاجتماعية كان مشوبا دائما بالأفكار الغيبية، ولذلك يصعب القول بأن ثمة فكر اقتصادي قد قام في هذه المرحلة الطويلة من عمر البشرية، ومع ذلك فقد قامت بذور لبعض الأفكار الاقتصادية التي تصاحبنا لفترة طويلة وخاصة فيما يتعلق بالجانب الأخلاقي في الكثير من الأفكار الاقتصادية.

1- الفكر الاقتصادي عند اليونان

تشكل مساهمات الإغريق حجر الأساس في التطور الحضاري لكونها أساس الفكر الغربي الذي ينضوي الفكر الاقتصادي تحته لذا نوليها الاهتمام الكافي باعتبارها منطلق الإلهام للبلاد الغربية والتحضر. وقد تميز الاقتصاد لدى الإغريق بالخصائص التالية:

1- في البدايات الأولى كان الاقتصاد عائلي لذلك عرف عند اليونانيين القدامى بأنه علم إدارة المنزل Oikonomikos؛
2- كانت كل عائلة وحدة اقتصادية، لهذا لم تكن أو لم تنشأ مشاكل اقتصادية كبيرة ومستعصية تتطلب بروز أفكار اقتصادية فعالة لحلها؛
3- لم يكن هناك بناء فكري متكامل لدراسة المشاكل الاقتصادية وحلها؛
4- كانت النظرة للعمل –باستثناء الزراعة–محل احتقار المفكرين لهذا تراجع الاهتمام بالإنتاج الذي يعتبر الركيزة الأساسية للحياة الاقتصادية.

نستطيع قراءة الفكر الاقتصادي السائد في الحضارة الإغريقية آنذاك من خلال كتابات ونتاج المفكرين والفلاسفة الإغريقيين من أمثال أفلاطون وأرسطو الذين جاءوا على ذكر وتفسير بعض الظواهر الاقتصادية من قبيل العبيد والملكية وطبقات المجتمع.

1-1-الفكر الاقتصادي عند أفلاطون (427-347 ق م)

تناول أفلاطون بعض المشاكل في كتاباته وبوجه خاص في كتابته "**الجمهورية**" وكتاب "**القوانين**" وتدور أفكاره

- **نظريته في أصل الدولة:** يعتقد أفلاطون أن العامل الاقتصادي هو الذي يفسر لنا نشأة الدولة فتعدد الحاجات هو الذي يجعل الناس يجتمعون في صعيد واحد لكي يتعاونوا على إشباعها، وقد

جعل أفلاطون للدولة حجما أمثلا، بحيث يمكن من تحقيق إشباع الحاجات على أحسن وجه، وبحيث يمكن إدارتها إدارة رشيدة (هذا الحجم وفقا لأفلاطون 5040 مواطنا).

- دعا أفلاطون في كتابه "**الجمهورية**" إلى إقامة مدينة مثالية قائمة على تقسيم العمل والاختصاصات والمزايا بين طبقات المجتمع (وإن كان أفلاطون نفسه قد عدل فيما بعد عن هذه النظرة المثالية في كتابه "**القوانين**" وأخذ بنظرة أكثر واقعية) والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين، وقد قسم أفلاطون المجتمع إلى ثلاثة طبقات؛ تختص كل منها في تأدية عمل محدد حسب فكرته حول تقسيم العمل، فالحكم يترك لطبقة الفلاسفة والحكماء، ويدخل في طائفة الحكام أيضا النبلاء والمحاربون الذين يشكلون الطبقة الثانية. أما طبقة المحكومين فتتضمن العمال اليدويين والمزارعين والصناع.

وتقسيم العمل عند أفلاطون مسألة ضرورية لثلاثة أسباب على الأقل:

- الطبيعة لم تمنح جميع الناس نفس المهارات والكفاءات، وهذا ما يجعل الناس مكملين بعضهم؛
- الإنسان يصبح ماهرا إذا ما كان ينجزه لوحده فقط، فالتخصص يؤدي إلى المهارة وتحسين الإنتاج؛
- التخصص يتجنب إضافة الوقت عند إضاعة الوقت عند الانتقال من عمل آخر؛

- يدعو إلى إلغاء الملكية الخاصة والميراث والأسرة بالنسبة للطبقة الحاكمة حتى توافر لديهم الرغبة في الاستمرار في أداء الخدمة العامة، لأن من أسباب انحراف البشر حب الملكية الفردية والرغبة في توريث الأولاد. لكن على العكس من ذلك، يرى أهمية وجود الفردية بالنسبة للمزارعين والحرفيين، لأنهم يهدفون في نشاطهم إلى تحقيق الربح ومصالحهم الخاصة بعكس طبقة الحكام التي ينبغي أن تهدف فقط إلى تحقيق الصالح العام.
- يعتبر الرق عند أفلاطون عنصر دائم وضروري لبقاء الإنسانية.

1-2- الفكر الاقتصادي عند أرسطو (384-322 ق م)

في إطار الفكر الإغريقي ينفرد أرسطو وطاليس بمقدرة فائقة على التغلغل في تحليل الظواهر الاقتصادية، وقد ضمن أرسطو أفكاره في كتابه "**السياسات**" الذي وقف فيه وقفات تحليلية عميقة لبعض المشكلات والظواهر الاقتصادية، ولذلك يعتبر لدى البعض أول القدماء الدين وضعوا ما يمكن

تسميته "**بذور نظرية الاقتصادية**"، ببروز نظرية اقتصادية تقوم على تحليل الظواهر والمشكلات، بل يذهب البعض أبعد من ذلك بالقول إن الفضل يرجع إلى أرسطو في دفع علم الاقتصاد دفعة قوية ولأول مرة في التاريخ الإنساني. ويرتكز التحليل الاقتصادي لأرسطو على النقاط التالية:

- **نظريته في أصل الدولة:** يتجاهل أرسطو نظرية أفلاطون في تفسيرها ودور العامل الاقتصادي في ذلك، ويلاحظ أن ظهور الدولة ما هو إلا نتيجة طبيعية لتطور المجتمع الإنساني، حيث إن وحدة البناء الأولى في المجتمع هي الأسرة –اجتماع الجنسين للتناسل– وهي عند أرسطو تتكون من الزوج والزوجة ورقيقه، ومن مجموع الأسر تتكون القرية فالمدينة فالدولة. إذا هي نتيجة تطورية.
- رفض أرسطو فكرة إلغاء البواعث والدوافع الشخصية ورأى أنه من الممكن تحقيق التوافق بين المصالح الفردية والمصلحة العامة. وأن البواعث الشخصية هي من أقوى البواعث، وقد تكون من أهم الأسس لتحقيق المصلحة العامة، وقد عارض أرسطو فكرة إلغاء الأسرة والملكية الخاصة.
- حلل أرسطو القيمة وفرق بين قيمة الاستعمال وقيمة المبادلة؛ قيمة الاستعمال وفقه هي منفعة السلعة (الشيء) بالنسبة للفرد أو المستعمل. أما قيمة المبادلة فهدفها تحديد معدل التبادل بين المنتجات بعضها ببعض، وفيما يتعلق بتحديد قيمة التبادل فقد اهتم أرسطو بتحديد فكرة الثمن العادل بالرجوع إلى اعتبارات أخلاقية، ولهذا السبب أدان أثمان الاحتكار باعتبارها غير أخلاقية وغير عادلة.
- ناقش أرسطو موضوع "**النقود**" من حيث نشأتها، فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة. ومن حيث نشأتها فهي ظهرت نتيجة عيوب المقايضة ومن حيث وظائفها الوسيلة الطبيعة للتبادل ومخزن للقيمة، بطريقة تحليلية تشبه الطرق الحديثة. كما تطرق أرسطو إلى موضوع الربا، فانتقده أشد الانتقاد؛ فالنقود وفقه لا تلد نقود، أي أنها غير منتجة لذاتها، ولذلك فإن الفوائد مذمومة أخلاقيا، لأن الربا أشد الطرق مجافاة للطبيعة البشرية.
- لا نجد عند أرسطو نظرية في التوزيع بالمعنى المعروف، فإنه قد إشارات عن نظرية الاستغلال في صورة بدائية ففرق بين الإثراء الطبيعي والإثراء غير الطبيعي، واعتبر التجارة من قبل الإثراء غير الطبيعي وعارض سعر الفائدة، واعتبره من قبل الإثراء غير الطبيعي.

- اعتبر أرسطو وجود الرقيق في الأسرة من عناصرها الأساسية، وهو بذلك يصادق على نظام الرق بل يدافع عنه بحماس. ويميز بين صنفين من الرق هما: الرق الطبيعي؛ الذي يستند إلى أسس فطرته أن طبيعة وهي ترمي إلى البقاء قد خلقت بعض الكائنات للأمر وبعضها للطاقة، الكائن الموصوف بالعقل والتبصر يأمر بوصفه سيدا، كما أن الطبيعة أرادت كذلك أن الكفء بخصائصه الجسمانية لتنفيذ الأوامر بوصفه عبدا، وبهذا تمتزج منفعة السيد والعبد". أما الصنف الآخر فهو القانوني الناجم عن الحروب؛ وهذا الرق مخالف للطبيعة والفطرة ومقتضيات. هذا التوكيد أن اليونانيين الذين لا يتصورهم أرسطو إلا أحرار لا ينبغي أن يجري عليهم الرق عند أسرهم بخلاف غيرهم.

2-الفكر الاقتصادي عند الرومان

أول ما يلاحظ حول هذا الموضوع هو عدم وجود أفكار اقتصادية هامة خاصة بالرومان في تركة الفكر الروماني، ويعامل المؤرخون ذلك بأسباب مختلفة ولكن أهمها في نظرنا هو أن الاصطدام والتناقض والكفاح بين البناءين الاجتماعيين القديم والجديد لم تكن في روما والإمبراطورية الرومانية بمثل الحدة التي كانت عليها في زمن الفلاسفة اليونان الذين سبقت الإشارة إليهم، حيث تم الانتقال بسرعة في روما القديمة من المجتمع العشيري الزراعي البسيط إلى المجتمع العبودي بفضل تضافر عدة عوامل من أهمها:

- الموقع الجغرافي الملائم للإيطاليين واتصالهم بسهولة بحكم الموقع بالشعوب الأخرى من أوربية وإفريقية وأسيوية.
- وكذلك فإن وفرة الموارد الطبيعية أتاح لروما تحقيق شيء من الوحدة الوطنية في وقت مبكر وذلك لأن اغلب المشاكل التي تميز فترة الانتقال (من البدائية إلى العبودية) أمكن التغلب عليها بسرعة بسبب هذا الظرف الطبيعي.
- أن تدعيم أوضاع الإمبراطورية خلقت فترات من الرخاء أدت إلى تخفيف عبء الضرائب وتهدئة الصراع والسخط الاجتماعي، بمعنى أنه أمكن التخفيف من حدة المشاكل الداخلية ومنها مشاكل الفلاحين الفقراء في روما لمدة مؤقتة مما أخر موعد انفجار التناقضات الاجتماعية والسبب في ذلك يعود أولا: إلى الاستعمار الروماني بصورة خاصة وهذا دأب كل الدول المستعمرة التي تحاول حل أزماتها وتصديرها إلى الخارج أي إلى الدول التي استعمرتها، وثانيا :إذ من المعروف أن الرومان أعقبوا

اليونان وبنوا على حضارتهم ونقلوا من معارفهم فتمكنوا بذلك من نقل العلوم المتقدمة والمعادن التي مكنت روما فيما بعد من تجاوز مشاكلها طيلة تاريخ الإمبراطورية الرومانية.